فصار كمصدر بفعله ويجوز عند النحويين إلا أبا عمر والجرمي أن يكون معرفة ونكرة لأنه مفعول
وليس في المفاعيل ما يمتنع من النوعين وينصر قول العامة قوله تعالى ومثل الذين ينفقون
أموالهم ابتغاء مرضات الله وتثبيتا من أنفسهم والرجز الذي أنشده العجاج وهو من
أبيات الكتاب وقد جاء فيه المعرفة والنكرة وقبله أمسى بذات الحاذ والجذور
ومن أرمل بأسطا اللدور والعاقر هي الرملة التي لا تنبت والجمهور المجتمعة العظيمة
والنعل النشاط والمحبور المسرور والهبور جمع هبرة وهي القطعة من الرمل ويجوز
أن يكون الهول معطوفا على كل عاقر مسألة لم أصلها لما دخلت لام الجر على ما الاستفهام
حذفت ألفها وفي التنزيل لم أذنت لهم وإسكانه إياها في جواب لم من ضرورة الشعر

ثم الذي سمي مفعولا معه — نصبه إذ مع واو موضعه
نحو استوى الماء وسطح الدار — وما لزيد وارتكاب العار
ونحو ما أنت وهذا القول لا — والرفع في هذا الأخير أولى

المفعول معه كل شيء فعلت معه فعلا كقولك قمت وعبد الله أي معه وفيه شرط عام وهو
أن تصح شركته للأول في الفعل لأن الواو في الأصل عاطفة فلا تقول تكلم زيد والحجر وإذا
قلت قمت وعبد الله فمذهب سيبويه أنه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو بينهما
ويدل عليه أن إسقاطها يخل بالمعنى كالباء في قولك مررت بزيد وقول يحيى إذ مع واو
موضعه يؤذن بأنه يعمل الحسن في نصب المفعول معه لأن رأيه أن الأصل في قولك قمت
وزيدا قمت مع زيد فحذفت مع ووضعت الواو موضعها فانتقل نصب مع إلى ما بعد الواو
وأبطل النحويون ذلك بأن قالوا مع ظرف وما بعد الواو ليس بظرف فإذا تقرر ذلك
ففي المفعول معه مسائل الأولى قولك قمت وزيدا يجب فيه النصب لأن فعلا
عدته الواو ومن خالف أجاز العطف على المضمر المرفوع من غير توكيد أجازه ههنا
الثانية قولك ما لك وزيدا النصب عند البصريين واجب والمعنى ما تصنع وزيدا ويجوز
عند الكوفيين الجر وسيأتي ذكره في العطف إن شاء الله تعالى الثالثة قولك ما لزيد
وارتكاب العار الجيد فيه الجر لأن قبله مظهرا فيجوز العطف عليه من غير إعادة الجار



ويجوز النصب وهو ضعيف الرابعة قولك استوى الماء والسطح لا يجوز فيه إلا النصب
لأنه لا معنى لاشتراك بين السطح والماء لأن المعنى أن الماء لم يزل يرتفع إلى أن عادل السطح
الخامسة تقول ما أنت وعبد الله الجيد فيه الرفع فما مبتدأ وأنت خبره وعبد الله عطف
والاستفهام إنكار للمعنى الجامع بينك وبين عبد الله ومن أبيات الكتاب

وأنت امرؤ من نجد وأهلنا شآم — وما النجدي والمتغور

قال وناس من العرب ينصبونه
ويضمرون فعلا تقديره ما كنت وعبد الله لأن كنت يقع بعد ما كثيرا فأضمرت ومن أبيات
الكتاب قول أسامة الهذلي

وما أنا والسير في متلف — يبرح بالذاكر الضابط

هذا مكان ذكر الاستثناء — إذ هو عدى الفعل للأسماء

هذا أفضله في الباب لأنه زعم أن الأفعال مستوية في التعدي إلى سبعة وقد استوفاها وإنما
ذكر الاستثناء لأنه كالمفعول معه إذ عمل الفعل فيه بتوسط حرف الاستثناء استفعال
من ثنيت أي عطفت الأمر إلى كذا إذا قلت قام القوم إلا زيدا فقد عطفت على زيد بالذكر
وأخرجته من القوم واختلفت العبارات في تحديده ومنها لشيخنا رحمه الله عز حده فقال
إخراج الشيء من حكم غيره بإلا وما قام مقامها وهذا الحد يشمل المتصل والمنفصل كقولك قاموا
إلا زيدا وما فيها أحد إلا حمارا ولما كان الاستثناء معنى افتقر إلى ما يدل عليه

إلا هو الأصل وما عداه — أشياء قد تضمنت معناه
تقول قام القوم إلا جعفرا — وقد أجازوا النعت في الذي ترى

كلم الاستثناء أصلها إلا لوجهين أحدهما أن يستثنى بها المتصل والمنفصل والثاني
أنها تقع مع تفريغ العامل كقولك ما قام إلا زيد وما رأيت إلا زيدا ويأتي ذكر غيرها بعون الله
تعالى والمستثنى بإلا لا يخلو من أن يكون من كلام موجب أو من كلام غير موجب فإن كان
من كلام موجب وجب نصبه كقولك قام القوم إلا جعفرا وإنما نصب المستثنى لأنه أشبه
المفعول بوقوعه فضلة والمفعول معه بما ذكرنا من قبل وناصبه عند سيبويه ومن تبعه
الفعل بتوسط إلا لأنك لو أسقطتها لم يتعد إليه الفعل فلا تقول قام القوم جعفرا وقد قيل
غير ذلك في الناصب وقوله وقد أجازوا النعت اعلم أن الأصل إلا أن يكون للاستثناء

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)